

# **Discipline des avocats : Le silence gardé par le Conseil de l'Ordre vaut décision implicite de classement (Cass. adm. 2000)**

<b>Identification</b>			
<b>Ref</b> 18616	<b>Juridiction</b> Cour de cassation	<b>Pays/Ville</b> Maroc / Rabat	<b>N° de décision</b> 1496
<b>Date de décision</b> 02/11/2000	<b>N° de dossier</b> 273/4/1/2000	<b>Type de décision</b> Arrêt	<b>Chambre</b> Administrative
<b>Abstract</b>			
<b>Thème</b> Discipline, Profession d'avocat	<b>Mots clés</b> نشاط إداري خاضع لرقابة القضاء, Délai de recours de quinze jours, Forclusion du recours, Irrecevabilité, Nature administrative de la fonction disciplinaire, Procédure disciplinaire, Profession d'avocat, Décision implicite de classement, Silence du conseil de l'ordre, Tardiveté, توبيخ العلل المتنقدة, طعن خارج الأجل القانوني, قانون منظم لمهنة المحاماة, مجلس هيئة المحامين كمجلس تأديبي, مقرر ضمني بحفظ الشكایة, Substitution de motifs de pur droit, Contrôle juridictionnel		
<b>Base légale</b>	<b>Source</b> Revue   N° : 86   مجلة المحاكم المغربية : Page : 156		

## Résumé en français

Le silence gardé par le Conseil de l'Ordre au-delà du délai de deux mois imparti par l'article 65 de la loi sur la profession d'avocat pour statuer sur une plainte disciplinaire équivaut à une décision implicite de classement. La Cour suprême fonde cette solution sur la nature administrative de la fonction disciplinaire, qui demeure soumise au contrôle juridictionnel même en l'absence de disposition expresse en ce sens, et la distingue des régimes spécifiques de rejet prévus aux articles 11 et 20 pour les demandes d'inscription.

Cependant, le droit de contester cette décision implicite est subordonné au respect du délai de forclusion de quinze jours édicté par l'article 90 de la même loi. Ce délai courant dès la naissance de la décision implicite, soit à l'expiration des deux mois, le recours du Procureur Général du Roi, formé près de quatre ans plus tard, était manifestement tardif.

En conséquence, la Cour suprême rejette le pourvoi et confirme l'irrecevabilité du recours initial, substituant ce motif de pur droit tiré de la forclusion à celui, erroné, retenu par la cour d'appel.

## Résumé en arabe

الوکیل العاـم للملک مقید باجل 15 يوما الذي یبتدئ من اليوم الموالی الذي یعتبر تاریخا لاتخاذ المقرر الضمنی بحفظ الشکایة تطییقا للمقطع الاخير من المادة 90 من القانون المنظم لمهنة المحاماـة .

## Texte intégral

قرار عدد : 1496 بتاريخ 2/11/2000 ملف عدد : 273/4/1/2000

باسم جالـة الملك

وبعد المداولة طبقا للقانون .

فيما یخص الوسیلة المستدل بها .

حيث یستفاد من القرار المطلوب نقضه 4286 الصادر عن محکمة الاستیناف بمراکش في 1/12/1999 في الملف 1/12/2017 ان الوکيل العام للملک لدى محکمة الاستیناف بمراکش توصل في 6/4/1995 بشکایة من مسافر محمد یشكو فيها من احتفاظ محامیه ابوزید محمد الحسن بمبلغ 196500 درهم توصل به لفائده من خصمه الذي سحب لفائده شیکا بدون رصید بالمبالغ المذکور فحالها في 28/4/1995 على نقیب هیئت المحامین بمراکش قصد عرضها على المجلس للبت فيها داخل اجل الشهرين المنصوب عليه في 65 من القانون المنظم لمهنة المحاماـة وذکرہ باتخاذ المتعین في 11/7/95 و12/5/98 و13/10/98 وطلب منه في 28/4/99 ان یبعث له بالمقرر المتذبذـبا داخـل 10 ايـام من تاريخ توصله ( في اليوم الموالی ) به قبل سلوك الاجراءات القانونية . وبتاریخ 13/5/1999 اعتـبر ان مجلس هیئت المحامي بمراکش الغاء ومؤاخذة المحامي المشتكـى به تأديبـيا وبعد دفع النقیب بعدم القبول بمقولـة ان المقررات الضمنـیـة انما تتعلق حصرا بعدم اتخاذ مقرر في طلب التقيـيد في قائـمة التـمرـين وطلب التـقـيـيد بالـجدـول عمـلا بالـمـادـتـيـن 11 و20 من القانون المذکور وهو ما دفع به المحامي المشتكـى به بدعـوى ان الطـعن خـارـج الـاجـل . وبعد استظهـار الوکـیـل العـاـم للـملـک بـنسـخـة من قـرـار مجلس هـیـئـةـ المـذـکـور صـادـرـ في 18/5/1999 بـحـفـظـ الشـکـایـةـ توـصلـ بهـ فيـ 1/6/1999 صـدرـ القرـارـ المـطلـوبـ نـقـضـهـ بـعـدـ قـبـولـ الاستـئـنـافـ بمـقولـةـ انهـ اـنـصـبـ عـلـىـ مـقـرـرـ غـيـبـيـ اـفـتـراضـيـ لمـ یـتـاكـدـ وـجـودـ وـقـتـ الطـعنـ بـالـاستـئـنـافـ .

وحـیـثـ یـنـعـیـ الوـکـیـلـ العـاـمـ للـملـکـ لـدىـ محـکـمـةـ الاستـئـنـافـ بـمراـکـشـ عـلـىـ القرـارـ المـطلـوبـ،ـ نـقـضـهـ اـنـدـامـ التـعـلـیـلـ وـخـرـقـ المـادـةـ 65ـ منـ القـانـونـ المنـظـمـ لـمـهـنـةـ الـمحـاـمـیـ فيماـ یـوجـبـهـ عـلـىـ مجلـسـ هـیـئـةـ منـ الـبـتـ فـیـ الشـکـایـةـ المـحـالـةـ عـلـیـ دـاخـلـ اـجـلـ الشـهـرـینـ وـمـادـةـ 90ـ فـیـماـ تـسـمـیـ بـهـ منـ قـبـولـ طـعنـهـ لـمـقـرـرـ الضـمـنـیـ،ـ وـانـ عـدـمـ تـرـتـبـ الـاثـرـ عـلـىـ اـنـدـامـ اـجـلـ المـذـکـورـ وـانتـظـارـ صـدـورـ مـقـرـرـ صـرـیـحـ خـارـجـ هـذـاـ الـاجـلـ منـ شـانـهـ انـ یـفـضـیـ إـلـیـ تـقادـمـ الـعـقوـبـةـ التـادـیـبـیـةـ .

وـحـیـثـ لـمـ کـانـ التـادـیـبـ نـشـاطـ اـدـارـیـ تـمـارـسـهـ السـلـطـةـ اـدـارـیـ لـضـمـانـ حـسـنـ سـیرـ المـرـفـقـ العـاـمـ تـحـتـ رـقـابـةـ القـضـاءـ فـانـ اـسـنـادـ المـشـرـعـ هـذـاـ النـشـاطـ لـهـیـئـةـ غـيرـ اـدـارـیـ لـاـ يـنـزـعـ عـنـ النـشـاطـ صـبـغـتـهـ اـدـارـیـ،ـ وـلـاـ يـطـلـقـ لـلـهـیـئـةـ الغـیرـ اـدـارـیـ المـسـنـدـ اـلـیـهـ هـذـاـ النـشـاطـ مـمـارـسـتـهـ فـیـ غـیـابـ الرـقـابـةـ القـضـائـیـ،ـ لـذـلـكـ فـانـ التـمـاسـ الوـکـیـلـ العـاـمـ لـلـملـکـ مـنـ نقـیـبـ هـیـئـةـ الـمحـاـمـیـ اـحـالـةـ شـکـایـةـ زـبـونـ بـمـحـامـیـهـ اـحـتـفـاظـ بـمـبـلـغـ اـسـتـوـفـاهـ نـیـابةـ عـنـهـ وـلـمـ یـمـکـنـهـ مـنـهـ عـلـىـ مجلـسـ هـیـئـةـ الـمحـاـمـیـ -ـ كـمـجـلـسـ تـأـدـیـبـيـ -ـ لـاتـخـاذـ المـقـرـرـ المـنـاسـبـ دـاخـلـ الشـهـرـینـ الـموـالـیـینـ لـتـارـیـخـ الـاحـالـةـ تـحـتـ طـائلـةـ اـعـتـبارـهـ -ـ ضـمـنـیـاـ -ـ قدـ حـفـظـ الشـکـایـةـ عـلـىـ بـمـقـضـیـاتـ المـادـةـ 65ـ منـ القـانـونـ المنـظـمـ لـمـهـنـةـ الـمحـاـمـیـ یـترـتـبـ -ـ وـلـوـ لـمـ تـنـصـ هـذـهـ المـادـةـ عـلـىـ هـذـاـ الـاثـرـ -ـ عـلـىـ دـعـمـ اـتـخـاذـهـ مـقـرـرـاـ صـرـیـحـاـ دـاخـلـ الشـهـرـینـ اـعـتـبارـهـ مـتـخـذاـ مـقـرـرـاـ ضـمـنـیـاـ بـحـفـظـ الشـکـایـةـ اـذـ النـشـاطـ

المطلوب نشاط اداري يترتب على التغاضي عن اعلانه صراحة داخل اجل الشهرين اعتباره ضمنا - بعد ذلك - حفظا للشكایة ( رفض ) يخول الوكيل العام للملك الطعن فيه امام الجهة القضائية المختصة .

وحيث ان ما رتبه المشرع في المادتين 11 و20 من القانون المنظم لمهنة المحاماة من اعتبار طبلي التقيد في التمرين وفي جدول المحامين مرفوضا اذا لم تبلغ مقررات الرفض داخل 15 يوما من انتهاء المدة المحددة للبت فيها لا يتعلق بمجال التدريب .  
لكن حيث ان الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بمراڭاش وهو يعتبر - على الصواب - انه بانصرام اجل الشهرين على احالة الشکایة التي توصل بها من محمد مسافر بمحاميه ابو زيد محمد الحسن بشان احتفاظه بمبلغ استوفاه نيابة عنه على نقيب المحامين بمراڭاش في 20/4/1995 دون اتخاذ مقرر صريح في الموضوع قد اتخذ مقررا ضمنيا بحفظ الشکایة كان عليه بقبول استئنافه ان يتقدم به داخل اجل 15 يوما الموالية لليوم الذي يعبر تاريخا لاتخاذ المقرر الضمني عملا بالقطع الاخير من المادة 90 من القانون المنظم لمهنة المحاماة واد هو لم يفعل وانتظر حوالي اربع سنوات ليقدم طعنه باستئناف المقرر الضمني بحفظ الشکایة في 13/5/1999 يكون قد قدم هذا الاستئناف خارج الاجل القانوني الامر الذي يعرضه لعدم القبول وهو ما انتهى اليه القرار المطلوب نقضه وحيث بهذه العلل يعوض المجلس الاعلى العلل المنتقدة.

## لهذه الاسباب

### قضى المجلس الاعلى برفض الطلب

وبه صدر الحكم وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور اعلاه بقاعة الجلسات العادية بالمجلس الاعلى بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متراكبة من رئيس الغرفة الادارية السيد محمد منتصر الداودي والمستشارين السادة محمد بورمضان - احمد دينية - براڭاش عبد اللطيف وزبيدة الحراق وبمحضر المحامي العام السيد عبد الجبار الرايسى وبمساعدة كاتب الضبط السيد محمد المنجرى .